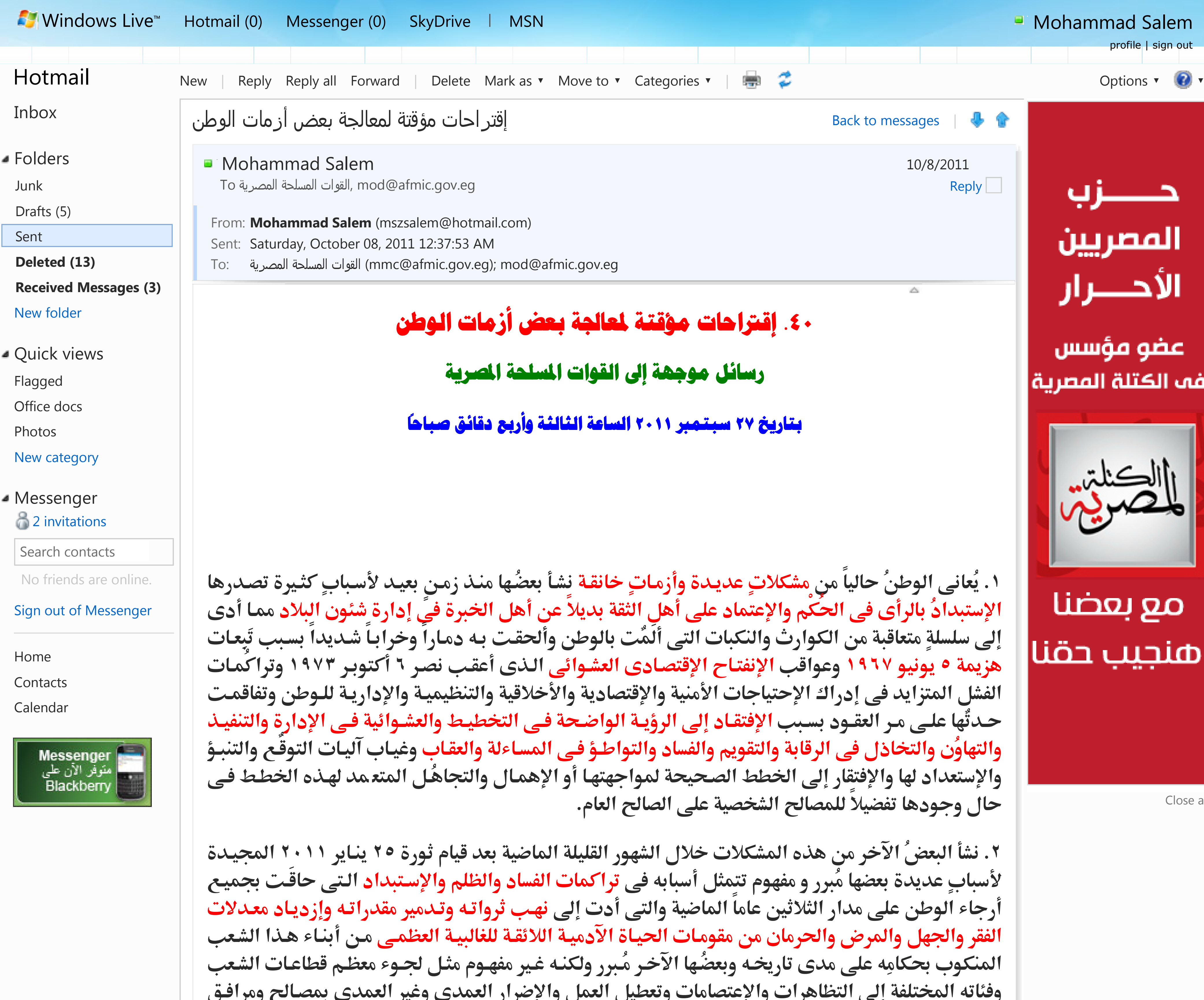


٤٠. إقتراحات مؤقتة لمعالجة بعض أزمات الوطن

رسائل موجهة إلى القوات المسلحة المصرية

بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١١ الساعة الثالثة وأربع دقائق صباحا

١. يُعاني الوطنُ حالياً من مشكلاتٍ عديدة وأزماتٍ خانقة نشأ بعضُها منذ زمنٍ بعيد لأسبابٍ كثيرة تصدرها الإستبدادُ بالرأى فى الحُكْم والإعتماد على أهلِ الثقة بديلاً عن أهل الخبرة فيِ إدارة شئون البلاد مما أدى إلى سلسلةٍ متعاقبة من الكوارث والنكبات التى ألمُت بالوطن وألحقت به دماراً وخراباً شديداً بسبب تِبِعات هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ وعواقب الإنفتاح الإقتصادى العشوائى الذى أعقب نصر ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وتراكُمات الفشل المتزايد فى إدراك الإحتياجات الأمنية والإقتصادية والأخلاقية والتنظيمية والإدارية للوطن وتفاقمت حدتُّها على مر العقود بسبب الإفتقاد إلى الرؤية الواضحة فى التخطيط والعشوائية فى الإدارة والتنفيذ والتهاوُن والتخاذل فى الرقابة والتقويم والفساد والتواطؤ فى المساءلة والعقاب وغياب آليات التوقُّع والتنبؤ والإستعداد لها والإفتقارٍ إلى الخطط الصحيحة لمواجهتها أو الإهمال والتجاهُل المتعمد لهذه الخطط فى حال وجودها تفضيلاً للمصالح الشخصية على الصالح العام.

٢. نشأ البعضُ الآخر من هذه المشكلات خلال الشهور القليلة الماضية بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة لأسبابٍ عديدة بعضها مُبرر و مفهوم تتمثل أسبابه فى تراكمات الفساد والظلم والإستبداد التى حاقَت بجميع أرجاء الوطن على مدار الثلاثين عاماً الماضية والتى أدت إلى نهب ثرواته وتدمير مقدراته وإزدياد معدلات الفقر والجهل والمرض والحرمان من مقومات الحياة الآدمية اللائقة للغالبية العظمى من أبناء هذا الشعب المنكوب بحكامِه على مدى تاريخه وبعضُها الآخر مُبرر ولكنه غير مفهوم مثل لجوء معظم قطاعات الشعب وفئاته المختلفة إلى التظاهرات والإعتصامات وتعطيل العمل والإضرار العمدى وغير العمدى بمصالح ومرافق الوطن التى يٍمتلكونها دونما تقدير لظروف الوطن العصيبة التى يعانى منها وذلك من أجل نيْل حقوقهم المسلوبَة بدلاً من إكمال مسيرة الثورة بالصبر والتضحية والعمل لإصلاح ما تم تدميرُه وتخريبه وبناء الأسُس الجديدة من أجل وطنٍ جديد يتمتع بالعدل والأمن والحرية والإزدهار ويتقدم حثيثاً صوب مكانته التى يستحقها فى مقدمة شعوبِ العالم.

٣. تفاقمت حدةٍ هذه الأزمات والمشكلات جميعاً بسبب القصور الواضح والتأخُر ـ ولا أقول التخاذُل أو التقاعُس ـ غير المُبرر وغير المفهوم من قِبَلْ المجلس الأعلى للقوات المسلحة القائم بتسيير أمور الوطن على مدار الشهور السبعة الماضية فى إتخاذ الإجراءات المنطقية اللازمة لتوقُّع هذه الأزمات قبلَ حدوثها والإستعداد الكافى لمواجهتها حالَ حدوثها وتوفير البدائل الممكنة لتلافى أضرارها وعواقبها المتوقعة. ويتمثل هذا القصور فى الإصرار على التمسُّك بأشخاصٍ عاجزين وفاشلين وغيرُ قادرين على تقديم أى رؤى سليمةً لمواجهة أزمات الوطن ومشكلاته فى مواقع المسؤولية طوال هذه الفترة العصيبة مما أدى إلى ما نعانيه جميعاً من فوضى وإختلال فى إدارة جميع مرافق الوطن الحيوية والخدمية تؤدى بدورها إلى المزيد من الخسائر والخراب والإضطراب والتأخُر فى بدء مسيرة الإصلاح إضافةً إلى إفتقاد الشعور بالأمن لدى الغالبية العظمى من المواطنين لأسبابٍ معروفة للجميعِ والتأخُر الغريبٍ فى مواجهتها لأسبابٍ يتكهنٌ بها الجميع تمثل دوافعُها وصمة عار فى تاريخ هذا الوطن وسُبة فى جبينه وإهانةً لم يسبق لأيٍ من أبنائه أن يفكر فى إلحاقِها به على مدى تاريخه.

٤. يشكل التأخُر والتباطؤ غير المُبرريْن وغير المفهومَيْن فى إسترجاع ثروات الوطن المنهوبة من قِبَلْ لصوص الوطن فى العهد البائد علامة إستفهام كُبْرَى تتعدد إجاباتُها الموجِعَة لعقلِ وضمير كلٍ فردٍ أمين وشريف ومخلص ومُحب لهذا الوطن. ولاٍ تقتصرٍ خطورة هذا التأخُر المُريب على كَوْنِهِ مصدراً للتعجُب والإستياء والإستنكار فقط ولكنه يشكل منبعاً رئيسياً لمشاعِر تتزايد حدتُها من الحِنْق والغضب من قِبَل غالبية أفراد الشعب المحرومين من أبسط مستويات الحياة اللائقة بسبب ثرواتهم التى حُرموا منها والتى لا يهتم القائمون على حكم الوطن بإسترجاعها رغم أنها تتصدر قائمة الحلول الأساسية لمواجهة أزمات ومشكلات المواطنين الذين يعانون من شظف العَيش ولاٍ يملكون سبيلاً غير التظاهُر للمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية المتدنيةٍ رغم أن هذا التأخُر والتباطؤ غير المُبرريْن وغير المفهومَيْن فى إسترجاع ثروات الوطن المنهوبة يمثل منبعاً لاينضُب لمشاعِر الغضب والحِنق المتزايدة التى تمثل بدورها علامة إنذار مبكر تشير إلى خطرٍ داهِم قد يتمثل فى ثورةٍ أخرى وأخيرة للفقراء والمحرومين والمظلومين سوف تأتى على الأخضر واليابس وتؤخرٍ مسيرة الإصلاح فى ربوع الوطن لسنواتٍ طويلة ما لم نتداركها منذ الآن قبل أن يفوتَ الأوان ونكتوى جميعاً بفواجعها ونيرانها.

٥. بالنظر إلى كل ماٍ سبق الإشارة إليه فقد يكون من الضرورى تضافُر جهود كل المخلصين من أبناء هذا الشعبِ وتكاتفهم معاً من أجل صالح الوطن وليس من أجل المصالح الشخصية المذمومة وذلك لتقديم حلول

لهذه الأزمات والنكبات والمشكلات التى تعصف بأمنه وإستقراره. وفى هذا الصدد يمكن تقديم الإقتراحات التالية لدراستها وتفعيل ما يصلح منها فى سياق هذا الهدف الذى يجب أن يشغلنا جميعاً من أجل إصلاح وتنمية وتقدم الوطن :

أولاً : إقتراحات لحل مشكلة أموال الوطن التى تم نهبُها وتهريبُها إلى الخارج

١. تنحية القانون جانباً وتأجيل تطبيقه على من نهبوا ثروات الوطن ومَن أفسدوا الحياة فيه ومن خربوا مرافقه ودمروا مقدراته إلى ما بعد تحقيق مصالح الوطن لأن القانون يحاسِب مَنْ يخالف القانون أما مَن لا يعترف بالقانون أصلاً ـ وهو حال لصوص الوطن الذين يتم محاكمتهم حالياً مثلما هو حال المجرمين من المفسدين والبلطجية ومَن يماثلهم ـ فليس له أىُّ حقٍ فى المطالبة بمحاسبته طبقاً للقانون.

٢. المصادرة الفورية لجميع ممتلكات لصوص الوطن وأسرهم من زوجات وأبناء وآباء وأقارب وأى أشخاص آخرين تم غسيل هذه الأموال عن طريقهم مصادرة نهائية وإيداعها فى حساب إيرادات الدولة بالبنك المركزى لتوفير الأموال اللازمة لحل مشاكل الإضرابات والإعتصامات اليومية من قِبَلْ فئات الشعب المطحونة التى لا تجد قوتَ يومِها إلا بشق الأنفس واللازمة لتوفير النفقات المطلوبة لتوفير وتحسين الخدمات العامة فى المجالات المختلفة كالصحة والتعليم والتموين والمواصلات .. الخ.

٣. إيداع لصوص الوطن مِمَنْ تمت مصادرة جميع ممتلكاتهم وكل مَن تواطأ معهم لنهب هذه الأموال أو تهريبها أو إخفائها أو غسيلها فى السجون دون محاكمة ودون أية إمكانية للعفو أو الإفراج عنهم لأى سببٍ من الأسباب حتى يقوموا هم بأنفسهم بإعادة وإسترداد جميع ما تم نهبُه من أموال وثروات الوطن وتحويلها إلى حساب إيرادات الدولة بالبنك المركزى وبعد ذلك فقط يتم تحديد مواعيد محاكمتهم طبقاً للقانون.

ثانياً : إقتراحات لحل مشكلة الأمن المفقود وجرائم البلطجة

تم تقديم إقتراحات جذرية حاسمة عديدة فى هذا الخصوص فى الرسالة المرسلة إلى القوات المسلحة المصرية بتاريخ (٤ يونيو ٢٠١١) وعنوانها : المشروع القومى الأول للوطن إستئصال شأفة البلطجية والمجرمين.

ثالثاً : إقتراحات لحل مشكلة التظاهرات والإعتصامات الفئوية

تم تقديم إقتراحات جذرية حاسمة عديدة فى هذا الخصوص فى الرسالة المرسلة إلى القوات المسلحة المصرية بتاريخ (٦ مارس ٢٠١١) بعنوان : إقتراحات عاجلة لمواجهة ظاهرة الإعتصامات الفئوية.

رابعاً : إقتراحات لحل أزمة المرور الخانقة المتزايدة

١. حظر إستيراد جميع أنواع سيارات الركوب والميكروباصات لأى جهة (عامة ـ خاصة ـ دبلوماسية .. الخ) لفترة مؤقتة لحين إنفراج أزمة الشلل المرورى بسبب زيادة عدد السيارات.

٢. وقف تجميع أو تصنيع أى سيارات ركوب أو ميكروباصات محلية ووقف الترخيص لسيارات الركوب والميكروباصات بالتزامُن مع بدء سريان هذا القرار.

٣. تحويل نشاط مصانع تجميع وتصنيع السيارات المحلية إلى تصنيع أو تجميع أتوبيسات ركوب كبيرة مكيفة ولائقة للإستخدام الآدمى سعة ٦٠ راكباً (أو أتوبيسات ذات دورين بضعف هذه السعة تخصص للسير فى المحاور والطرق السريعة والشوارع الواسعة التى تسمح بذلك) وإلى تصنيع وتجميع السيارات والمركبات ذات المهام الخاصة (سيارات الإسعاف . سيارات الإطفاء . سيارات النقل الثقيل .. الخ) وإلى تصنيع قطع الغيار اللازمة للسيارات والمركبات الموجودة.

٤. تقديم تيسيرات جمركية وإعفاءات ضريبية مؤثرة لشركات تجميع وتصنيع سيارات الركوب المحلية لتحويل أنشطتها إلى أنشطة أخرى مشابهة مثل تصنيع القاطرات وعربات القطارات والمترو والمعدات الثقيلة وما يشابهها.

٥. إنشاء شركات تاكسى مخصصة لنقل الركاب وشركات أتوبيسات مخصصة للنقل الجماعى الركاب بالتزامن مع وقف التراخيص الفردية لسيارات التاكسى والميكروباصات وإلحاق سائقيهم للعمل بهذه الشركات إما مباشرة للأكْفاء منهم أو بعد فترة تأهيل وتدريب لغير الأكفاء منهم.

خامساً : إقتراحات وقائية أخرى لمشكلات وأزمات الوطن

١. البدء فورا فى التخطيط لإنهاء إقامة العمالة الصينية غير الشرعية والضارة والتافهة التى لا يستفيد منها الوطن والتى صارت كابوساً يُزاحم أبناء الوطن فى رزقهم وتزيد من حدة البطالة بينهم مما يهدد بالوصول إلى حافة الهاوية وبدء إستهداف هذه العمالة التى لا يرحب بها أحد من قِبَل المواطنين العاطلين والمُضارين منهم وهو أمرٌ سيكون له تبعات وعواقب خطيرة ولذا يجب العمل على تداركه منذ الآن بإعادة هذه العمالة إلى وطنها فى سلام قبل أن يحدث لها ما لا يُحْمَد عقباه.

٢. البدء فوراً فى صرف إعانة بطالة تكفى لإقامة أوْد الفرد العاطل عن العمل رغماً عن إرادته حتى يتيسر توفير عمل له ليس فقط للأسباب الإنسانية التى توجب تكافُل المجتمع مع مثل هؤلاء الأفراد ولكن لأسباب وقائية معروفة على الأصعدة الأمنية والإجتماعية والأخلاقية .. الخ. كما يجب أن تتكفل الدولة بتيسير حياة الأفراد الذين يعتمدون فى إعالتهم على هؤلاء الأفراد العاطلين ـ كالأبناء والآباء ـ وذلك بوسائل عديدة ممكنة مثل الإعفاء الكامل من المصاريف الدراسية وصرف إعانة شهرية مناسبة لكل طفل أو أب أو أم وزيادة حصص الدعم التموينية لهم وإعفائهم من سداد مقابلها بواسطة كوبونات للتكافل الإجتماعى تسلم لهم شهرياً من وزارة التضامُن الإجتماعى .. الخ .. وما يماثل ذلك من إجراءات للتكافل الإجتماعى الضرورى بين أبناء الوطن الواحد.

٣. إعادة النظر بصورةٍ جذرية وفى أسرع وقتٍ ممكن فى الهيكل المختل والمعيب للموازنة العامة للدولة التى مازالت تقدم الدعم للصوص الوطن من أبنائه الأغنياء ولشُذاذ الآفاق من المستثمرين الفاسدين على حساب الفقراء والمحرومين وهو أمرٌ شاذ وغريب فى هذا الوطن الذى مازال منكوباً بثلةٍ من أبنائه من اللصوص وثلةٍ من حكامه من المسؤولين الذين يشاركونهم وييسرون لهم سبلَ النهب والتجريف لثرواته ومقدراته دونما إعتبار ودون خوفٍ من مساءلةٍ أو عقاب ودون توقعٍ لمصير مظلم سوفَ يُساقونَ إليه حَتْماً يوماً ما مثلما آلَ إليه حالَ من سبقهم من اللصوص والفاسدين.

٤. تقديم جميع التيسيرات الممكنة لتشجيع جميع الأنشطة الإقتصادية الجماعية الحقيقية والمشروعة الهادفة لحل نكبة البطالة التى تمثل قنبلةً موقوتة فى أحشاء الوطن مثل الإعفاءات الضريبية والإعفاء من الرسوم المختلفة وتقديم القروض المطلوبة لإقامة مثل هذه المشروعات ودَعْمِها.

٥. فى هذا الصدد فإننى أقترح أن تتبنى القوات المسلحة المصرية بإمكاناتها وقدراتها وبإعتبارها الجهة الأمثل فى الإنضباط الإداري والتنظيمي مشروعاً وطنياً لتأهيل العاطلين فى مجالات العمل المختلفة (البناء ـ الكهرباء ـ النجارة ـ إصلاح السيارات والمعدات .. الخ) حسبما تسمح به خططُها وقدراتها وذلك لمساعدة الوطن فى مواجهة نكبة البطالة التى تمثل مرةً أخرى قنبلة موقوتة فى أحشاء الوطن يجب على جميع الجهات والمؤسسات والأفراد التكاتف والتعاون معاً لنزع فتيلها وإبطال مفعولها قبل أن تنفجر فى وجوه الجميع بغير توقُّع أو تنبؤ أو إستعداد لمواجهة عواقبها المدمرة.

٦. ينبغى على العلماء والمختصين الأكْفاء والأمناء من أبناء هذا الوطن دراسة وإقتراح وتخطيط المشروعات القومية الكُبرَى التى يحتاجُها الوطن والتى تساهِم مساهمةً فعالة فى حل مشكلة البطالة مثل التخطيط لمشروع قومي شامل فى مجال الزراعة ـ التى كما أوقِنْ تمثل الأمل الأكبر للوطن فى تحقيق نهضته وإزدهاره فضلاً عن أهميتها القصوى فى ضمان أمنِهِ الإقتصادى والحيوى ـ يكون قوامُه تحقيق هدفٍ محدد هو إستيعاب الجزء الأكبر من العمالة العاطلة عن العمل ـ بإعتبارها أحد أهم الأنشطة الإقتصادية القائمة والمعتمدة على العمالة الكثيفة ـ وإعادة تأهيلهم فى هذا المجال لتحقيق الإكتفاء الشامل للوطن فى جميع نواحيه الغذائية والصناعية والتكنولوجية المرتبطة بها والوصول به إلى مصاف الدول الرئيسية فى مجال الزراعة والإنتاج والتصنيع الزراعى على مستوى العالم.

والله الموفق.

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس
الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا
والتكنولوجيا المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى
المجالس القومية المتخصصة

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem
Professor Of Medical Genetics
Faculty Of Medicine, Ain-Shams University
Cairo, Egypt
Phone : 0125874345
https://sites.google.com/site/mszsalem/

